

المملكة المغربية



المندوبية السامية للتخطيط

+٠٥٤٤٥٥٤٤ +٠٤٠++٠٦٤ | ٥٥٢٤٤٥

HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

## الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2023



الآفاق الاقتصادية لسنتي 2022 و 2023

يوليوز 2022

## تمهيد

تقوم المندوبية السامية للتخطيط بإعداد الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2023، التي تقدم مراجعة للنمو الاقتصادي الوطني لسنة 2022 وكذا استشراف آفاق تطوره خلال سنة 2023. وستمكن هذه الميزانية، الحكومة وأصحاب القرار، عبر التطور الاقتصادي المرتقب لسنة 2023، من تسطير توجهات سياساتهم، حيث تشكل إطارا مرجعيا لتحديد الأهداف الاقتصادية، مدعما بالتدابير المرتقب تنفيذها، خاصة في إطار القانون المالي لسنة 2023.

ويرتكز إعداد هذه الميزانية الاقتصادية على المؤشرات والمجاميع المؤقتة لسنة 2021 الصادرة عن المحاسبة الوطنية والتي تم تحيينها بناء على معطيات سنة الأساس 2014 وعلى نتائج البحوث الفصلية وأشغال تتبع وتحليل الظرفية التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط خلال النصف الأول من سنة 2022. كما تعتمد هذه التوقعات على مجموعة من الفرضيات المتعلقة بتطور العوامل الخارجية التي تؤثر على الاقتصاد المغربي، سواء على الصعيدين الوطني او العالمي.

وتعتمد الآفاق الاقتصادية لسنة 2023، على سيناريو متوسط لإنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2022-2023 وعلى فرضية نهج نفس السياسة المالية المتبعة خلال سنة 2022 والتي تهدف إلى تحقيق الإقلاع الاقتصادي.

## أهم المؤشرات الماكرو اقتصادية

2023	2022	2021	تطور النمو الاقتصادي الوطني بالنسبة المئوية
3,7	1,3	7,9	الناتج الداخلي الإجمالي.....
2,9	3,5	6,6	القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية.....
11,8	-13,5	17,6	القيمة المضافة للقطاع الأولي.....
0,8	4,9	3,2	معدل التضخم.....

			المؤشرات بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي
-17,5	-17,9	-15,6	العجز التجاري.....
-4,4	-4,7	-2,3	عجز التمويل.....
-5,5	-5,4	-5,5	عجز الميزانية.....
83,6	83,3	82,5	معدل الدين العمومي الإجمالي.....

## الاقتصاد العالمي في مواجهة صدمات متعددة.....

سيواجه الاقتصاد العالمي، الذي عرف انتعاشا استثنائيا بعد ركوده العميق، صدمات متعددة ويتعلق الأمر خاصة بتداعيات الحرب في أوكرانيا وباستمرار تدابير الحجر الصحي في الصين وبتشديد السياسة النقدية في الدول المتقدمة. ويعتبر تقدير حجم تأثير هذه الصدمات على الاقتصاد أمرا صعبا نتيجة تطور التوترات الجيوسياسية والتدابير المتخذة من طرف مختلف الحكومات. غير أنه مما لا شك فيه أن التوترات التي تعرفها العلاقات الدولية وتفاقم الضغوطات التضخمية والاختلالات في سلاسل التخزين، ستؤدي إلى تراجع الثقة وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي بشكل كبير لينتقل من 5,8% سنة 2021 إلى 3% سنة 2022 و2,8% سنة 2023<sup>1</sup>.

### ...التي تتغير تداعياتها حسب المناطق الاقتصادية

يعتبر الاقتصاد الأوروبي الأكثر تضررا من تأثيرات الحرب في أوكرانيا نتيجة ارتباطه الكبير بالمنتجات الطاقية الروسية. وستؤثر المستويات العالية للتضخم وتدهور مؤشر ثقة المستهلكين بشكل سلبي على الاستهلاك والاستثمار. كما سيؤثر ضعف المخزون من المواد الأولية على تطور قطاع الصناعة التحويلية. وهكذا، سيرجع النمو الاقتصادي لمنطقة اليورو لتنتقل وتيرته من 5,3% سنة 2021 إلى 2,6% سنة 2022 ثم إلى 1,6% سنة 2023.

غير أن تداعيات هذه الصدمات ستختلف من بلد إلى آخر، حيث أن الاقتصاديات التي يحتل فيها قطاع الصناعات التحويلية مكانة مهمة والتي تعتمد في الغالب على قطاع الطاقة الروسي، ستتأثر بشكل كبير. وهكذا، سيعرف الاقتصاد الألماني الذي يستورد حوالي الثلث من حاجياته من الطاقة من روسيا، نموا متواضعا لن يتجاوز 1,9% سنة 2022 و1,7% سنة 2023.

<sup>1</sup> توقعات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يونيو 2022

وستؤدي الصعوبات التي يعرفها المخزون العالمي من الطاقة، خاصة من الغاز، إلى تفاقم التضخم الذي يختلف معدله حسب بنية الاقتصاد وحجم الخصائص الذي يعرفه من اليد العاملة. وبالتالي، سيسجل الاقتصاد الألماني معدلاً للتضخم سيصل إلى 7,2% سنة 2022 ليتراجع إلى حوالي 4,7% سنة 2023 عوض 3,2% سنة 2021. وبالمثل، سينتقل التضخم في الاقتصاد الإيطالي من 1,9% سنة 2021 إلى 6,3% سنة 2022 و3,8% سنة 2023، في حين أن التضخم في الاقتصاد الفرنسي سيصل إلى 5,2% سنة 2022 و4,5% سنة 2023 عوض 2,1% سنة 2021. وإجمالاً، سيرتفع معدل التضخم بمنطقة اليورو إلى حوالي 7% عوض 2,6% سنة 2021، الشيء الذي سيجبر البنوك المركزية على تسريع تشديد السياسة النقدية.

وستفرز هذه الآفاق غير الملائمة للنمو الاقتصادي الأوروبي تراجعاً في ثقة المستثمرين في العملة الأوروبية "اليورو" وبالتالي انخفاضاً في قيمتها. كما سيؤدي الرفع من معدل الفائدة الرئيسي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تراجع قيمة العملة الأوروبية، وبالتالي تفاقم الفاتورة الطاقية وارتفاع تكاليف المقاولات وتدهور القدرة الشرائية للأسر. وهكذا، ستتخفص قيمة اليورو مقابل الدولار لتنتقل من 1,18 سنة 2021 إلى 1,07 سنة 2022 و2023.

في الولايات المتحدة الأمريكية، يعزى الارتفاع الكبير في التضخم أساساً إلى مصدره الداخلي. وسيبقى الطلب الداخلي قوياً سنة 2022، غير أنه سيتأثر باستمرار القيود على العرض في حين ستفرز الاضطرابات في سوق الشغل ارتفاعاً في الأجور. وهكذا سيتأثر النشاط الاقتصادي الأمريكي، بتشديد السياسة النقدية خلال هذه السنة لمواجهة الارتفاع الكبير في الأسعار وبتراجع سياسة الدعم المالي، حيث ستتباطأ وتيرة نموه إلى 2,5% سنة 2022 و1,2% سنة 2023 عوض 5,7% سنة 2021.

وبخصوص **الاقتصادي الصيني**، الذي يواصل تأثره بالصعوبات التي يعرفها قطاع العقار، فإنه سيرف تراجعاً في وتيرة نمو أنشطته لتستقر في حوالي 4,4% عوض 8,1% خلال السنة الماضية، خاصة نتيجة التدابير المتشددة المتبعة في مواجهة الأزمة الصحية وتراجع الصادرات في سياق الاضطرابات التي تعرفها التجارة العالمية. وسيبقى النمو **الاقتصادي الهندي** قويا رغم تباطؤ وتيرته بشكل طفيف خاصة نتيجة المستويات المرتفعة التي يسجلها الاستثمار العمومي والخاص والذي يواصل دعمه للنشاط الاقتصادي.

وبخصوص **الدول الصاعدة والنامية الأخرى**، ستتأثر آفاقها الاقتصادية لسنة 2022 بارتفاع التضخم الذي سيفرز تفاقمًا في العجزات التجارية وزيادة معدلات المديونية. وهكذا، ستضطر هذه الدول إلى الاحتكام إلى خيارات تفاضل بين دعم الدخل واللجوء إلى الاقتراض وثقة المستثمرين. وفيما يتعلق بالدول المصدرة للمواد الأولية، فإنها ستستفيد من الارتفاع الكبير للأسعار في الأسواق العالمية، الذي سيمنحها نسبيًا هامشًا للتخفيف من صدمة زيادة التضخم على اقتصادياتها.

### **صراعات جيوسياسية ستفرز اختلالات في أسواق المواد الأولية والتجارة العالمية...**

على مستوى **أسواق النفط**، سيواصل العرض تقلصه نتيجة العقوبات المفروضة على روسيا، في حين ستبقى الزيادات التدريجية في الإنتاج من طرف منظمة الدول المصدرة للنفط غير كافية لتحسن الأسواق، الشيء الذي سيؤدي إلى المزيد من الاستنزاف في الاحتياطي العالمي المحدود من النفط الخام. بالإضافة إلى ذلك، ستتفاقم الصعوبات التي تعرفها وضعية المخزون من النفط، نتيجة الصراعات الجيوسياسية التي ستفرز ارتفاعات في تكلفة المبادلات التجارية وإعادة توجيهها على مستوى أسواق الطاقة واستمرار ارتفاع التضخم.

بالإضافة إلى هذه المخاطر المرتبطة بالعرض، ستتفاقم وضعية أسواق النفط بالعديد من مصادر القلق حول تقلص مستوى الطلب. وبالتالي ستصل أسعار النفط الخام إلى 100 دولار للبرميل سنتي 2022 و 2023، أي بزيادة ستصل إلى 50% مقارنة بسنة 2021<sup>2</sup>.

وبخصوص **المنتجات الطاقة الأخرى**، فإنها ستبلغ مستويات تاريخية بزيادة ستصل إلى ما يناهز 18% سنة 2022 عوض 32,7% سنة 2021 قبل أن تتباطأ بشكل طفيف خلال سنة 2023. وهكذا، ستتضاعف أسعار الغاز الطبيعي والفحم خلال السنة الجارية مقارنة بسنة 2021. ومن جهتها، سترتفع أسعار المعادن ب 16% سنة 2022 بعد 49,5% الشيء الذي سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الطاقات المتجددة. بالإضافة إلى ذلك، يتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي إلى ارتفاع أسعار الأسمدة، وبالتالي، زيادة الضغوطات على أسعار المنتجات الفلاحية.

في ظل هذه الظروف، سيتراجع نمو **حجم التجارة العالمية** إلى 4,9% سنة 2022 و 3,9% سنة 2023 عوض 10% سنة 2021. وبالإضافة إلى انخفاض التجارة من السلع، ستتباطأ المبادلات من الخدمات نتيجة الاختلالات التي يعرفها قطاع النقل. وبالمثل، سترتفع تكاليف المبادلات التجارية نتيجة تأثير المستويات العالية للأسعار الطاقة والعقوبات والقيود المفروضة على الصادرات.

### ..وستؤدي إلى تفاقم الضغوطات التضخمية

وسيؤدي هذا الارتفاع الكبير في الأسعار إلى تفاقم الضغوطات التضخمية واضطرابات في الإنتاج، الشيء الذي سيؤثر على الاحتياطي من المواد الغذائية وعلى المداخيل ووسائل دعم القدرة الشرائية للسكان الهشة. كما سيؤدي التضخم المرتفع إلى انخفاض حجم النفقات العمومية، وبالتالي، تقليص مستويات الخدمات العمومية والأجور. وسيتباطأ التضخم على المستوى العالمي بشكل طفيف

<sup>2</sup> البنك الدولي يونيو 2022.

خلال سنة 2023، غير أنه يبقى أعلى من المستويات المستهدفة في العديد من الدول، حيث يتعين على السلطات العمومية اتخاذ تدابير صعبة لتفاضل بين دعم النمو الاقتصادي أو التحكم في التضخم.

## **تباطؤ ملحوظ للنمو الاقتصادي الوطني خلال سنة 2022**

سينتأثر النمو الاقتصادي الوطني بتداعيات المحيط الدولي غير الملائم، نتيجة تراجع الطلب الخارجي وارتفاع التضخم. وهكذا، ستؤدي هذه الزيادات العامة في الأسعار إلى اختلالات ملحوظة على مستوى العرض والطلب، الشيء الذي سيؤثر بشكل كبير على القدرة الشرائية للأسر وعلى ميزانية الدولة. كما سينتأثر النشاط الاقتصادي بالنتائج غير الجيدة للقطاع الفلاحي. وبالتالي، سيتم مراجعة التوقعات الصادرة عن الميزانية الاقتصادية التوقعية نحو الانخفاض.

## **إنتاج ضعيف للحبوب تمت تغطيته جزئياً بالنتائج الجيدة للزراعات الأخرى**

ستؤثر النتائج غير الجيدة للقطاع الفلاحي بشكل سلبي على النشاط الاقتصادي، نتيجة الجفاف الذي عرفه الموسم الفلاحي 2021-2022، الشيء الذي أدى إلى انخفاض كبير في إنتاج الحبوب. غير أن التساقطات المطرية المسجلة خلال شهري مارس وأبريل، ساهمت في تحقيق إنتاج للحبوب يناهز 32 مليون قنطار، أي بانخفاض بحوالي 69% مقارنة بالموسم الفلاحي الماضي. كما ستستفيد الأنشطة الأخرى من هذه التساقطات المتأخرة، خاصة الزراعات الأخرى وأنشطة تربية الماشية، حيث ستستفيد هذه الأخيرة من تحسن الغطاء النباتي ومن تدابير المخطط الاستعجالي المتبعة من طرف الحكومة لدعم مربّي الماشية لمواجهة الجفاف وارتفاع أسعار الأعلاف.

وهكذا، ستسجل القيمة المضافة للقطاع الفلاحي انخفاضا ب 14,6% سنة 2022 بعدما عرفت زيادة ملحوظة ب 17,8% سنة 2021. وبناء على تراجع وتيرة نمو أنشطة الصيد البحري من

12,7% سنة 2021 إلى 2,9% سيعرف القطاع الأولي انخفاضا كبيرا ب 13,5% بعد انتعاشه القوي ب 17,6% سنة 2021.

### تأثير تراجع الأنشطة الثانوية على القطاع غير الفلاحي

ستتأثر الأنشطة غير الفلاحية بالتراجع المرتقب للقطاع الثانوي نتيجة انخفاض الطلب الخارجي وتداعيات الارتفاع الكبير في أسعار المنتجات الأساسية المستوردة خاصة المنتجات الطاقية. وهكذا، ستتباطأ وتيرة نمو أنشطة القطاع الثانوي بشكل ملحوظ لتستقر في حوالي 1,5% سنة 2022 عوض 6,8% سنة 2021. ويعزى ذلك إلى النتائج غير الجيدة لأنشطة الصناعات التحويلية التي ستتراجع وتيرة نموها لتصل إلى 1,1%، خاصة على مستوى الصناعات الكيماوية وصناعة السيارات. بالإضافة إلى ذلك، ستسجل القيمة المضافة لأنشطة قطاع المعادن وتيرة نمو ضعيفة سنة 2022 بحوالي 0,5%، نتيجة التحسن المرتقب لإنتاج الفوسفات الخام خلال النصف الثاني من السنة الجارية.

ومن جهتها، ستعرف أنشطة قطاع البناء والأشغال العمومية تباطؤا كبيرا ب 1,3% سنة 2022، نتيجة ضعف دينامية العرض والطلب على العقارات وغياب تدابير تحفيزية ضريبية جديدة. كما ستؤدي الزيادة الاستثنائية في أسعار مواد البناء إلى تراجع أنشطة المنعشين العقاريين نتيجة تراجع هوامش الربح، في حين سيتأثر الطلب على السكن بضعف القدرة الشرائية. غير أن مشاريع البنية التحتية المنجزة من طرف الدولة ستتمكن من تغطية الضغوطات على قطاع البناء.

غير أن أنشطة القطاع الثالثي ستتمكن جزئيا من تغطية التراجع الملحوظ لأنشطة القطاع الثانوي، حيث ستسجل مساهمة موجبة في نمو الأنشطة غير الفلاحية. وهكذا، يعزى انتعاش الأنشطة

التسويقية، خاصة تلك المرتبطة بالنقل والسياحة إلى إعادة فتح الحدود ورفع القيود على التنقل نتيجة تحسن الوضعية الصحية. ومن جهتها، ستواصل الخدمات غير التسويقية منحها التصاعدي سنة 2022، نتيجة ارتفاع نفقات كتلة الأجور، لتسجل نموا ب 4,7%.

وإجمالا، ستسجل القيمة المضافة الإجمالية للنشاط الاقتصادي الوطني ارتفاعا ب 1,2% سنة 2022 عوض 7,8% سنة 2021. وبناء على تطور الضرائب والرسوم على المنتجات الصافية من الإعانات ب 2,2% عوض 8,8% سنة 2021، سيعرف النمو الاقتصادي الوطني تراجعاً في وتيرته لتستقر في حدود 1,3% مقارنة ب 7,9% سنة 2021. وسيعرف معدل التضخم، المقاس بالمؤشر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي، زيادة ب 4,9% عوض 3,2% سنة 2021 و 0,1% سنة 2020.

في ظل هذه الظروف، سيعرف سوق الشغل انخفاضا في معدل النشاط ب 0,9% بعد ارتفاعه ب 1,1% سنة 2021. وهكذا، وبناء على التراجع المرتقب لفرص الشغل المحدثة، سيستقر معدل البطالة على المستوى الوطني في حدود 12,2% سنة 2022.

### انخفاض القدرة الشرائية وتباطؤ استهلاك الأسر

بعد الارتفاع الكبير الذي عرفه الطلب الداخلي سنة 2021، يتوقع أن يسجل تباطؤا ملحوظا في معدل نموه خلال سنة 2022، حيث لن تتجاوز وتيرته 1,3%. ويعزى ذلك أساسا إلى التراجع المرتقب لتوتيرة نمو استهلاك الأسر إلى حوالي 1,6%، والذي ستنخفض مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي إلى حوالي 0,9 نقطة سنة 2022 عوض 4,8 نقط سنة 2021، نتيجة تراجع مداخيل الأسر، خاصة الفلاحية وانخفاض تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج مقارنة بالزيادات الكبيرة المسجلة خلال السنتين الماضيتين. كما سيتأثر استهلاك الأسر بالارتفاع القوي لأسعار المواد

الطاقية التي ستؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الأساسية الأخرى. وهكذا ستتخفف القدرة الشرائية للأسر بحوالي 1,5% سنة 2022 عوض الارتفاع ب 1,1% كمعدل نمو سنوي للفترة 2015-2019.

ومن جهته، سيعزز استهلاك الإدارات العمومية من وتيرة نموه ليسجل ارتفاعا ب 5,5% سنة 2022، نتيجة مواصلة ارتفاع نفقاتها، خاصة النفقات من السلع والخدمات، التي تمثل 15,9% من الناتج الداخلي الإجمالي. وهكذا، سيتباطأ الاستهلاك النهائي الوطني، ليسجل نموا بوتيرة 2,5% عوض 7,5% خلال السنة الماضية، ليساهم في النمو الاقتصادي بحوالي نقطتين سنة 2022 عوض 5,9 نقطة سنة 2021.

بالإضافة إلى ذلك، ستتراجع وتيرة نمو التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت إلى حوالي 2,6% سنة 2022 عوض 9,3% سنة 2021، ليسجل مساهمة موجبة بحوالي 0,7 نقطة سنة 2022 عوض 2,4 نقطة سنة 2021، في حين أن التغير في المخزون سيسجل مساهمة سالبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي ب 1,2 نقطة عوض مساهمة موجبة ب 1,4 نقطة سنة 2021. وبناء على هذه التطورات، سيسجل الاستثمار الإجمالي انخفاضا ب 1,6% سنة 2022 عوض ارتفاع ب 13,3% خلال السنة الماضية. وبالتالي سيفرز مساهمة سالبة في النمو في حدود 0,5 نقطة عوض مساهمة موجبة ب 3,8 نقط المسجلة سنة 2021.

### تفاقم العجز التجاري في سياق الارتفاع الكبير للأسعار

سيتأثر الاقتصاد الوطني بتداعيات الاختلالات التي تعرفها التجارة العالمية، خاصة نتيجة تباطؤ نمو أهم الشركاء التجاريين. وهكذا، سيسجل الطلب العالمي الموجه نحو المغرب تباطؤا في وتيرة نموه لتنتقل من 10,9% سنة 2021 إلى 5,9% سنة 2022.

وسيسجل **حجم الصادرات من السلع والخدمات** زيادة ب 9% سنة 2022 مدعمة بصادرات قطاعات الفلاحة والصناعات الغذائية والنسيج. ومن جهتها، ستتباطأ صادرات قطاع السيارات نتيجة العراقيل المرتبطة بالتمويل وارتفاع تكاليف المدخلات على المستوى العالمي.

ومن جهتها، ستعرف **الواردات من السلع والخدمات بالحجم** نموا ب 7,4% سنة 2022 عوض 11,8% خلال السنة الماضية. وهكذا، سيؤدي انخفاض مردودية الحبوب إلى زيادة الواردات من المنتجات الغذائية، خاصة الحبوب، الشيء الذي سيؤدي إلى تفاقم الفاتورة الغذائية. بالإضافة إلى ذلك، ستواصل الواردات من المنتجات الطاقية منحها التصاعدي، نتيجة زيادة الطلب الداخلي على هذه المنتجات.

بالإضافة إلى ذلك، ستستفيد **المبادلات من الخدمات**، التي ستواصل منحها التصاعدي، من الانتعاش التدريجي لأنشطة السياحة والنقل، نتيجة تخفيف القيود على التنقل وفتح الحدود. وسيسجل **صافي الطلب الخارجي** من جديد مساهمة سالبة في النمو ستبلغ سنة 2022 حوالي 0,1- نقطة عوض 1,8- نقطة سنة 2021.

وفي الوقت الذي ستستفيد الصادرات من السلع من الارتفاعات في الأسعار العالمية للمواد الأولية، ستتفاقم فاتورة الواردات من السلع خاصة الفاتورة الغذائية والطاقية. وهكذا، سيعرف **العجز التجاري** تدهورا خلال سنة 2022 لينتقل إلى 17,9% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 15,6% سنة 2021. وبناء على تطور الخدمات، سيتفاقم **عجز الموارد** ليصل إلى 11,6% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 10,7% سنة 2021.

ومن جهتها، ستعرف تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، بعد الزيادات المسجلة خلال السنتين الماضيتين، انخفاضا طفيفا، في حين أن تدفقات مداخل الاستثمارات ستسجل شبة استقرار، الشيء

الذي سيفرز تراجعاً في المداخيل الصافية الواردة من باقي العالم بـ 10,2%. وهكذا، سيتفاجم عجز رصيد الحساب الجاري ليصل إلى 4,7% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2022 عوض 2,3% سنة 2021.

### تداعيات ضغوطات ارتفاع الأسعار على المالية العمومية

في هذا السياق الراهن المضطرب جراء الحرب في أوكرانيا، ستتأثر وضعية المالية العمومية بالارتفاع الكبير للأسعار العالمية للمواد الأولية، الشيء الذي سيؤثر على النفقات الجارية، التي سترتفع بحوالي 11% لتصل إلى 20,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2022. وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى الارتفاع المرتقب لنفقات صندوق المقاصة، التي ستبلغ حوالي 2,6% من الناتج الداخلي الإجمالي. ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار الغاز والقمح وإلى الإعانات المقدمة إلى مهنيي قطاع النقل من أجل تغطية تأثير تفاجم أسعار الوقود. كما يمكن تفسير هذه الزيادة في النفقات كذلك إلى زيادة النفقات من السلع والخدمات، التي ستستقر في حدود 15,9% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2022.

وستعزز نفقات الاستثمار من مستوياتها رغم الظرفية الاقتصادية الراهنة، في إطار السياسة المتبعة من طرف الدولة والتي تهدف إلى الإقلاع الاقتصادي وخلق فرص الشغل عن طريق النفقات. وهكذا، ستعرف النفقات الإجمالية زيادة بحوالي 8,5% سنة 2022، لتمثل حوالي 26,2% من الناتج الداخلي الإجمالي.

بالإضافة لذلك، سترتفع المداخيل الجارية بشكل طفيف لتصل إلى 20,6% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2022 عوض 19,9% خلال السنة الماضية، مدعمة بالزيادات المتوقعة على مستوى الضرائب المباشرة وغير المباشرة. وستسجل المداخيل الواردة من الضريبة على الشركات قفزة

نوعية، ارتباطا بالنتائج الجيدة لأنشطة الفوسفات والأسمت والقطاع المالي. ومن جهتها، ستتحسن مداخيل الضرائب غير المباشرة نتيجة الزيادة في مداخيل الضريبة على القيمة المضافة للواردات التي استفادت من ارتفاع قيمة الواردات وفي مداخيل الضريبة على الاستهلاك الداخلي خاصة الضريبة على المنتجات الطاقية. وستستقر المداخيل غير الجبائية في حدود 2,6% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2022 عوض 2,9% سنة 2021.

في ظل هذه الظروف، سيستقر عجز الميزانية في حدود 5,4% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2022، أي بتفاقم مقارنة ب 3,7% من الناتج الداخلي الإجمالي كمتوسط سنوي للفترة 2014-2019.

### تفاقم الحاجيات التمويلية فى ظل الصعوبات التي يعرفها السوق النقدي العالمي

ستؤدي الضغوطات التي تعرفها ميزانية الدولة إلى تفاقم الحاجيات التمويلية للخرينة. وهكذا، ستضطر الخزينة إلى الاقتراض عبر اللجوء إلى الأسواق الدولية من أجل التخفيف من هذه الضغوطات على السيولة الداخلية، رغم ارتفاع معدلات الفائدة نتيجة تشديد السياسات النقدية من طرف البنوك المركزية الكبرى على المستوى العالمي. وفي هذا الإطار، يتوقع أن تقوم الخزينة ببناء على القانون المالي لسنة 2022، باللجوء إلى الاقتراض الخارجي في حدود 40 مليار درهم.

وهكذا، سترتفع حصة الدين الخارجي للخرينة في الدين الإجمالي للخرينة لتستقر في حدود 23,6%، لتبقى دون مستوى المعدل المرجعي المحدد في حوالي 25%، ولتتجاوز المستوى 22,2% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2014-2019. وأخذا بعين الاعتبار لمستوى الدين الداخلي للخرينة، الذي سيمثل حوالي 76,4% من دين الخزينة، سيواصل الدين الإجمالي للخرينة

منحاه التصاعدي ليصل إلى حوالي 70,4% من الناتج الداخلي الإجمالي، أي بزيادة ستبلغ 8,5% سنة 2022.

وبناء على حجم الدين الخارجي المضمون، الذي يناهز حوالي 12,9% من الناتج الداخلي الإجمالي، فإن الدين الخارجي العمومي سيستقر في حدود 29,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2022، أي بتراجع مقارنة ب 32,6% المسجل سنة 2020. وإجمالاً، سيتفقم الدين العمومي الإجمالي ليصل إلى 83,3% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2022 عوض 82,5% سنة 2021.

### استقرار الاحتياطي من العملة الصعبة في مستويات ملائمة

وعلى مستوى السوق النقدي، سيتواصل نهج نفس السياسة المرنة خلال سنة 2022، رغم ارتفاع التضخم، وذلك بهدف مواصلة دعم الاقتصاد الذي تأثر بشكل كبير بالأزمة الصحية والتوترات الجيوسياسية من جهة، وبالظروف المناخية غير الملائمة من جهة أخرى. وهكذا سيكون استقرار سعر الفائدة الرئيسي في حدود 1,5% من تعزيز الظروف الملائمة لمواصلة اللجوء إلى القروض على الاقتصاد.

وهكذا، ستسجل القروض البنكية زيادة بحوالي 4,1% سنة 2022، مدعمة أساساً بالارتفاع المرتقب في الحسابات المدينة وتسهيلات الخزينة، غير أن وتيرة نموها ستتأثر بالتراجع المرتقب لقروض التجهيز. كما ستعزز الموجودات الخارجية الصافية بلجوء الخزينة إلى الاقتراض من الأسواق الدولية، حيث سيتجاوز حجمها 320 مليار درهم سنة 2022، لتتمكن من تغطية ما يناهز حوالي 5,8 أشهر من الواردات.

وبناء على التطور المرتقب للمقابلات الأخرى للكتلة النقدية، خاصة مواصلة القروض الصافية على الإدارة المركزية لمنحها التصاعدي وعلى الزيادة المتوقعة للنقود المتداولة التي ستؤدي إلى عجز في السيولة البنكية يناهز 78 مليار درهم<sup>3</sup>، ستعرف الكتلة النقدية ارتفاعا ب 5,8% سنة 2022.

## **استمرار تأثر النشاط الاقتصادي الوطني لسنة 2023 بالمستويات العالية للأسعار**

### **العالمية للمواد الأساسية**

ترتكز التوقعات الاقتصادية لسنة 2023 على وتيرة نمو معتدلة للاقتصاد العالمي ستؤدي إلى تباطؤ الطلب العالمي الموجه نحو المغرب وعلى مواصلة الأسعار العالمية للسلع تسجيل مستويات عالية. كما تعتمد هذه الآفاق على سيناريو متوسط لإنتاج الحبوب وعلى نهج نفس السياسة المالية المتبعة خلال سنة 2022.

غير أن هذه الآفاق تبقى رهينة بمدى تطور العديد من مظاهر القلق والمخاطر المرتبطة أساسا بالتطورات التي ستعرفها الوضعية الجيوسياسية والتداعيات المترتبة عليها، خاصة الاختلالات التي تعرفها سلاسل التخزين وضعف الاحتياطي من المنتجات الأساسية.

وبناء على كل هذه الفرضيات، ستسجل القيمة المضافة للقطاع الأولي زيادة ب 11,8%، مدعمة بتعزيز أنشطة الزراعات الأخرى وتربية الماشية خلال الموسم الفلاحي 2023-2022.

غير أن الأنشطة غير الفلاحية ستعرف تباطؤا في وتيرة نمو قيمتها المضافة لتصل إلى حوالي 2,9% سنة 2023 عوض 3,5% سنة 2022. وهكذا، سيسجل القطاع الثانوي نموا

<sup>3</sup> تقرير حول السياسة النقدية: بنك المغرب-يونيو 2022

ب 3,5% سنة 2023، نتيجة التحسن المتوقع للصناعات التحويلية ولقطاع المعادن الذي سيستفيد من انتعاش الطلب على الفوسفات ومشتقاته. وستواصل أنشطة قطاع البناء تأثرها بشكل سلبي بارتفاع أسعار منتجات البناء. ومن جهته، سيعرف **القطاع الثالثي** نموا معتدلا، حيث ستراجع وتيرته إلى حوالي 2,5% سنة 2023 عوض 4,5% المرتقبة سنة 2022، ويعزى ذلك أساسا إلى تباطؤ وتيرة نمو الخدمات التسويقية إلى حوالي 2,1% عوض 4,5% سنة 2022، في حين ستسجل الخدمات غير التسويقية زيادة ب 4,1% سنة 2023.

وبناء على تطور الضرائب والرسوم على المنتجات الصافية من الإعانات ب 1,5%، سيعرف **الناتج الداخلي الإجمالي** نموا بمعدل 3,7% سنة 2023 بعد تباطؤه المرتقب سنة 2022 إلى 1,3%. وعلى المستوى الإسمي، سيسجل الناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعا ب 4,5%. وستفرز هذه التطورات زيادة في التضخم، المقاس بالمؤشر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي ب 0,8% عوض 4,9% سنة 2022.

### مواصلة دعم الطلب الداخلي للنمو الاقتصادي

سيعرف **الطلب الداخلي** سنة 2023 ارتفاعا ب 3,3% عوض 1,3% خلال سنة 2022، حيث ستبلغ مساهمته في النمو الاقتصادي حوالي 3,6 نقط عوض 1,5 نقطة. ويعزى هذا التحسن إلى الزيادة المرتقبة في استهلاك الأسر ب 2,4% سنة 2023، نتيجة انتعاش المداخيل، حيث ستصل مساهمته في الناتج الداخلي الإجمالي إلى حوالي 1,4 نقطة عوض 0,9 نقطة سنة 2022. ومن جهتها، ستستقر مساهمة استهلاك الإدارات العمومية في النمو في حدود نقطة واحدة. وسيعرف الاستثمار الإجمالي زيادة بحوالي 3,5%، ليسجل مساهمة موجبة في النمو ستصل إلى حوالي 1,1 نقطة عوض مساهمة سالبة خلال السنة الجارية.

وبالموازاة مع ذلك، سيسجل **الطلب الخارجي** مساهمة منعدمة في النمو، نتيجة زيادة الواردات من السلع والخدمات ب 4,1% سنة 2023 مقابل ارتفاع الصادرات ب 5,2%. وسيواصل **الميزان التجاري** تأثره بارتفاع أسعار المنتجات الطاقية والغذائية، غير أنه سيتقلص مقارنة بمستوى 17,8% من الناتج الداخلي الإجمالي المرتقب سنة 2022، ليستقر سنة 2023 في حدود 17,5%. وبناء على آفاق المبادلات من الخدمات، سيتراجع **عجز الموارد** ليستقر في حدود 10,8% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 11,6% سنة 2022.

وبناء على زيادة الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي ب 4,5% سنة 2023 وارتفاع الاستهلاك النهائي الوطني ب 4,1%، سيعرف **معدل الادخار الداخلي** تحسنا ليصل إلى 21,2% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2023 عوض 20,8% المتوقعة سنة 2022. وأخذا بعين الاعتبار لحصة المداخيل الصافية الواردة من باقي العالم، التي ستمثل حوالي 5,3% من الناتج الداخلي الإجمالي، فإن **معدل الادخار الوطني** سيستقر في حدود 26,5% من الناتج الداخلي الإجمالي. غير أن هذا الادخار سيبقى دون مستوى الاستثمار الإجمالي الذي يمثل 30,9% من الناتج الداخلي الإجمالي. وبالتالي، ستستقر **الحاجيات التمويلية للاقتصاد** في حدود 4,4% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2023.

### **تفاقم عجز الميزانية نتيجة المستويات المرتفعة لنفقات المقاصة مقابل تباطؤ للمداخيل**

ستواصل المالية العمومية تأثرها خلال سنة 2023 بالضغوطات الناتجة عن استمرار نهج نفس سياسة الاستثمار وتعزيز نفقات المقاصة، نتيجة ارتفاع الاسعار، والمجهودات المالية المبذولة لتعميم الحماية الاجتماعية وإصلاح قطاعات الصحة والتعليم.

وفي هذا الإطار، ستواصل **النفقات العمومية** تسجيل مستويات عالية لتصل إلى حوالي 19,7% من الناتج الداخلي الإجمالي، متجاوزة بذلك المتوسط السنوي الذي بلغ 18,7% خلال الفترة 2015-

2020. وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى استقرار نفقات المقاصة في حدود 2,5% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 1,4% كمتوسط سنوي خلال نفس الفترة. كما ستؤدي الزيادة المتوقعة في نفقات السلع والخدمات الأخرى ونفقات كتلة الأجور إلى مواصلة الضغوطات وصعوبة التحكم في النفقات العمومية.

وبخصوص **المداخيل الجارية**، فإنها ستعرف تباطؤاً خلال سنة 2023 مقارنة بمستواها المقدر سنة 2022، لتستقر في حدود 19,5% من الناتج الداخلي الإجمالي، خاصة نتيجة الانخفاض المتوقع لمداخيل الضريبة على الشركات وحقوق الجمارك ومداخيل الضريبة على القيمة المضافة على الواردات. ومن جهتها، ستصل **المداخيل غير الجبائية** إلى حوالي 2,2% من الناتج الداخلي الإجمالي، مستفيدة من تعبئة آليات التمويل المبتكرة ومداخيل الاحتكار.

وبناء على حصة نفقات الاستثمار، التي ستبلغ حوالي 5,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2023، سيستقر **عجز الميزانية** في حدود 5,5% من الناتج الداخلي الإجمالي، أي بتفاقم طفيف يصل إلى 1,1 نقطة مقارنة ب 4,4% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2014-2021.

### مواصلة معدلات الدين العمومي لمنحائها التصاعدي

أمام هذه العجز وبناء على مستوى الاحتياطي من العملة الصعبة وارتفاع صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحوالي 10%، ستتم تغطية الحاجيات التمويلية باللجوء إلى الاقتراض الخارجي والداخلي.

في ظل هذه الظروف، سيواصل معدل الدين للخرينة منحاه التصاعدي ليصل إلى حوالي 71,2% من الناتج الداخلي الإجمالي، ليتجاوز بشكل كبير المتوسط السنوي 62,4% المسجل خلال

الفترة 2014-2021. وبناء على الدين الخارجي المضمون، الذي سيتراجع إلى حوالي 12,4% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2023، ستبلغ حصة الدين العمومي الإجمالي في الناتج الداخلي الإجمالي حوالي 83,6% عوض 83,3% المقدرة سنة 2022 و 77,1% المسجلة سنة خلال الفترة 2014-2021.

### تباطؤ طفيف للكتلة النقدية

ترتكز آفاق المجاميع النقدية على فرضية نهج نفس تدابير السياسة النقدية المعتمدة خلال السنة الحالية، خاصة استقرار معدل الفائدة الرئيسي. وبناء على آفاق النمو المعتمدة للنشاط الاقتصادي الوطني والتطور المرتقب للمستوى العام للأسعار، ستسجل القروض على الاقتصاد ارتفاعا ب 4,6% سنة 2023.

بالإضافة إلى ذلك، سيرتفع صافي الموجودات الخارجية، ليتمكن من تغطية حوالي 5,7 أشهر من الواردات من السلع والخدمات. في ظل هذه الظروف، وبناء على فرضية استمرار المنحى التصاعدي للنقود المتداولة، سيتفاهم عجز السيولة البنكية ليصل إلى حوالي 92 مليار درهم سنة 2023<sup>4</sup>.

وبخصوص القروض الصافية على الإدارة المركزية، والمتكونة أساسا من قروض المؤسسات الأخرى للإيداع، فإنها ستواصل منحها التصاعدي، نتيجة مواصلة لجوء الخزينة للاقتراض من السوق الداخلي لتغطية التزاماتها. وبناء على كل هذه التطورات، ستسجل الكتلة النقدية ارتفاعا بحوالي 4,4% سنة 2023 عوض 5,8% المرتقبة سنة 2022.

4 : تقرير السياسة النقدية – بنك المغرب يونيو 2022

## خاتمة

في ظل هذا السياق العالمي الصعب، الذي يعرف صدمات متتالية، تمثلت في الأزمة الصحية لوباء كورونا والصراع الروسي الأوكراني، سيتواصل تفاقم المخاطر وتراجع الثقة. وستفرز هذه الوضعية، بالتالي، اختلالات على مستوى الإنتاج والاستهلاك الشيء الذي سيؤدي إلى ارتفاع كبير في أسعار المنتجات الأساسية.

وباعتباره بلدا مستوردا للمنتجات الطاقية والغذائية، سيتأثر المغرب بشكل كبير بتداعيات هذه الأزمة. وسيبلغ التضخم المستورد خلال هذه السنة، كما هو الحال بالنسبة للعديد من دول العالم، مستويات استثنائية ستؤدي إلى تدهور كبير للقدرة الشرائية وتراجع مردودية بعض القطاعات الإنتاجية. وبالتالي، يتعين على السياسات العمومية المتخذة أن تعطي الأولوية لدعم القدرة الشرائية واستهداف القطاعات الاقتصادية التي ستساعد دوران عجلة الاقتصاد.

كما ستتأثر الوضعية الاقتصادية بشكل كبير بالجفاف الذي عرفه الموسم الفلاحي الحالي، حيث يواجه القطاع الفلاحي تحديات كبيرة، خاصة الإشكالية البنوية للتغير المناخي والتي تعكسها تقلبات درجات الحرارة وندرة التساقطات المطرية التي تؤثر على المحاصيل الزراعية والأمن الغذائي. وهكذا، يتعين اتخاذ تدابير ملائمة لمكافحة هذه التأثيرات، نظرا للمكانة المهمة التي يحتلها قطاع الفلاحة في الاقتصاد المغربي.

بالإضافة إلى ذلك، سيواصل المغرب تعزيز مجهوداته في أفق بلوغ أهداف التنمية المستدامة، التي تشكل محورا رئيسيا للنموذج التنموي الجديد، خاصة فيما يتعلق بمواجهة التغيرات المناخية وتداعياتها. ويتعين بالتالي، تشجيع الزراعات القادرة على مواجهة هذه الصعوبات والتي تضمن الأمن الغذائي مع الحفاظ على الموارد المائية.

في ظل هذه الظروف الحالية، أصبح من الضرورة تعزيز أسس السيادة الغذائية من أجل تلبية الحاجيات الغذائية الأساسية وتجنب عواقب أزمة محتملة. وبالتالي، يعتبر وجود نظام للحكامة متكامل وفعال ومقارنة أفقية لمواجهة التحديات الحالية.

## مؤشرات إحصائية

**2023	*2022	2021	2020	
<b>تطور القيمة المضافة والناتج الداخلي الإجمالي بالحجم (التغير بالنسبة المئوية)</b>				
3,9	1,2	7,8	-7,0	مجموع القيم المضافة
11,8	-13,5	17,6	-7,1	القيمة المضافة للقطاع الأولي
2,9	3,5	6,6	-6,9	القيمة المضافة للقطاع غير الفلاحي
3,5	1,5	6,8	-5,2	القيمة المضافة للقطاع الثانوي
2,5	4,5	6,4	-7,9	القيمة المضافة للقطاع الثالثي
1,5	2,2	8,8	-8,4	الحقوق والرسوم الصافية من الإعانات
2,8	3,4	6,8	-7,1	الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي
<b>3,7</b>	<b>1,3</b>	<b>7,9</b>	<b>-7,2</b>	<b>الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم</b>
0,8	4,9	3,2	0,1	تغير السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي
<b>الاستهلاك النهائي</b>				
3,2	2,5	7,5	-4,4	الاستهلاك النهائي
2,4	1,6	8,2	-5,6	للأسر المقيمة
5,6	5,5	5,6	-0,5	للإدارات العمومية
4,9	2,6	9,3	-10,0	التكوين الإجمالي لرأسمال الثابت
5,2	9,0	8,7	-15,0	صادرات السلع والخدمات
4,1	7,4	11,8	-11,9	واردات السلع والخدمات
<b>الادخار الداخلي</b>				
21,2	20,8	22,0	21,5	الادخار الداخلي
26,5	26,6	28,8	27,6	الادخار الوطني
30,9	31,2	31,1	28,8	الاستثمار الإجمالي
<b>-4,4</b>	<b>-4,7</b>	<b>-2,3</b>	<b>-1,2</b>	<b>رصيد التمويل</b>
-5,5	-5,4	-5,5	-7,1	عجز الميزانية
83,6	83,3	82,5	87,6	معدل الدين العمومي الإجمالي
71,2	70,4	68,9	72,2	معدل الدين للخرينة
5,7	5,8	7,0	8,7	الموجودات الخارجية بعدد أشهر الواردات